



مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (24) – العدد الأول – يناير 2023



دراسة تحليلية لطرق القياس المحاسبي للأصول طويلة الأجل و تطويره
غير المبرر

**An analytical study of accounting measurement methods for
long-term assets and their unjustified development**

الباحثة/ ميرهان محمود محمد عبد الموجود

مرشحة للماجستير

المعيدة بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة- جامعة بورسعيد- قسم المحاسبة

إشراف

السيد الدكتور

سهي السيد فرج

مدرس المحاسبة و المراجعة

كلية التجارة-جامعة بورسعيد

الأستاذ الدكتور

نبيل فهمي سلامة

أستاذ المراجعة

و رئيس قسم المحاسبة و المراجعة

كلية التجارة – جامعة بورسعيد

2023-03-13	تاريخ الإرسال
2023-03-16	تاريخ القبول
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	



ملخص

يمثل القياس المحاسبي أحد وظيفتى المحاسبة، و تتوقف على صدق نتائج المحاسبة فى دقة القياس و جودة التقارير المالية، ومن ثم موثوقية تقارير المراجعة الخارجية التى تهتم أصحاب المصالح فى المقام الأول. ومن هنا كان إهتمام كتاب الفكر المحاسبي و ممارسين التطبيق الميدانى له، فى محاولات تطوير أساليب القياس المحاسبي للأصول تحديداً، سواء لمنظمات الأعمال الصناعية و المالية أو حتى الخدمية. وربما كان التركيز بصورة أكبر على الأصول طويلة الأجل، و التى يتم توزيع خدماتها المستنفزة على العمر الانتاجى الافتراضى لها. هذا و قد جرت عدة محاولات فى الفكر المحاسبي، لتطوير أساليب ذلك القياس، بهدف تحقيق أفضلية أكثر من ناحية و جودة للقوائم و التقارير المالية للمنظمات. وهو ما ينعكس أثره على القيمة السوقية للأسهم، و إتخاذ قرارات تتصف بالعقلانية و الرشد من قبل أصحاب المصالح، سواء المستثمرين أو المقرضين أو غيرهم. وكان أخيراً التحول نحو ما يعرف بالقيمة العادلة للأصول، و لكن هل أثمر هذا التطوير عن ما يهدف إليه؟ -للأسف لم تفر أية دراسة قدمت فى هذا المجال ذلك، بل كان هناك دائماً أوجه للقصور.

و تناقش الباحثة فى هذا البحث، طبيعة الأصول (وتحديداً طويلة الأجل) المنوط قياسها و قصور كافة الآراء، و محاولات التطوير التى جرت فى فترة سابقة بالتحول نحو التكلفة الجارية و الإستبدالية، و أخيراً الاتجاه نحو القيمة العادلة للقياس المحاسبي للأصول. وذلك من خلال البنود الثلاثة التالية.

الكلمات الأفتتاحية: القياس المحاسبي ، القيمة العادلة ، الأصول طويلة الأجل .

Abstract

Accounting measurement represents one of the two accounting functions, and it depends on the validity of accounting results in the accuracy of measurement and the quality of financial reports, and then the reliability of external audit reports that concern stakeholders in the first place. Hence the interest of the writers of accounting thought and the practitioners of its field application, in attempts to develop methods of accounting measurement of assets specifically, whether for industrial, financial or even service organizations. Perhaps the focus is more on long-term assets, whose depleted services are distributed over their estimated useful life.

Several attempts have been made in accounting thought, to develop the methods of that measurement, with the aim of achieving more preference in terms of quality of the organizations' financial statements and reports. This is reflected in its impact on the market value of shares, and the decision-making that is characterized by rationality and rationality by stakeholders, whether investors, lenders or others. Finally, there was a shift towards what is known as the fair value of assets, but did this development result in what it aims for? Unfortunately, no study presented in this field has confirmed this, but there have always been shortcomings.

In this research, the researcher discusses the nature of the assets (particularly long-term) to be measured and the shortcomings of all opinions, and the development attempts that took place in a previous period by shifting towards current and replacement cost, and finally the trend towards the fair value of the accounting measurement of assets. And that through the following three items.

Keywords: Accounting measurement, fair value, long-term assets .



(1) الإطار العام للبحث

1/1 مقدمة البحث :

فرض عصر العولمة الذي نعيشه واقعا جديدا لا يمكن تجاهله ، فنتيجة للتطورات التي يشهدها العالم في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية و السياسية ،أدى إلى ضغوطات على مهنة المحاسبة فيما يتعلق ببعض المبادئ التي تقوم عليها ، و منها مبدأ التكلفة التاريخية الذي استخدم لفترة كبيرة كمبدأ للقياس المحاسبي و لكن في ظل تلك التغيرات بدأ يتردد تساؤلا بخصوص مدى صحة استخدام هذا المبدأ في القياس المحاسبي ، حيث تعرض هذا المبدأ للعديد من الإنتقادات نتيجة للتغيرات الكبيرة في الأسعار الذي يشهدها العالم ، مما دفع الفكر المحاسبي إلى الإتجاه لمبدأ جديد للقياس و هو مبدأ القياس بالقيمة العادلة.

2/1: أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أساليب القياس المحاسبي للأصول طويلة الأجل بالإضافة إلى إيجابيات وسلبيات كل أسلوب

3/1: حدود البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه تتمثل حدود البحث في:

لن يتناول البحث تطوير أسلوب قياس، إنما يقتصر البحث على التقييم و التعرف على أساليب القياس المتاحة و مميزاتها و عيوبها.

4/1: خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه و حدوده، تتمثل خطة في:

المحور الأول: نوعية الأصول المنوط قياسها و القصور الذي يواجهه.

المحور الثاني: محاولات تطوير القياس المحاسبي للأصول.

المحور الثالث: الاتجاه نحو القيمة العادلة للقياس المحاسبي للأصول.

(2) الإطار النظرى وصياغة فروض البحث

المحور الأول: نوعية الأصول المنوط قياسها و القصور الذى يواجهه:

تتمثل الأصول طويلة الأجل فى مقدار الإنفاق الرأسمالى على شراء أدوات إنتاج بقصد الانتفاع من خدماتها المخزنة لأكثر من فترة مالية واحدة، لا بقصد الاتجار فيها. ويعتبر المحور الأساسى الذى يحدد قيمة الأصل طويل الأجل لمنظمة الأعمال، هو مقدار المنفعة التى تعود على تلك المنظمة من إقتنائه و تملكه. و تتمثل هذه المنفعة فى مقدار و قيمة الخدمات المخزنة التى يتوقع الحصول عليها و إستنفادها من وراء إقتناء هذا الأصل خلال عمرة الإنتاجى. و يتم تصنيف الأصول طويلة الأجل وفقاً لطبيعة مكوناتها المادى الملموس أو غير الملموس، فضلاً عن خصائص الأصل ذاته. فبالإضافة إلى الأصول طويلة الأجل الملموسة و التى يطلق عليها "الأصول الثابتة"، هناك "الأصول المعنوية" التى يصعب تقويمها أصلاً- بالرغم من الاعتراف المحاسبى بها- وذلك للأسباب التالية: (نبيل، 2020)

١- أن الأصل المعنوى ليس له حدود و أبعاد او مكونات مادية، وبالتالي يصعب وصفه و تحديد طبيعته، كما يصعب قياسه بدقة، لأن التعامل يكون فى معنويات وليس ماديات، وكل ما يمكن عمله هو محاولة وصفه وتحديد مقوماته لا مكوناته.

٢- يصعب تحديد الخدمات المخزنه به و التى تعود على المنظمة منه، كما يصعب قياسها بشكل سليم، أو تتبع أثرها على الانتاج و من ثم نتيجة النشاط و المركز المالى.

٣- يمكن أن تخضع قيمه الأصل المعنوى لعوامل عدة لا دخل للمنظمة فيها مع صعوبة التحكم فيها أيضاً. وهذا يعنى أن قيمته غير ثابتة و معرضة للتقلبات الشديدة، كما يمكن ضياع الأصل بالكامل بشكل غير متوقع يصعب التكهّن بموعد ذلك.

ومن هنا فإن قيمة الأصل المعنوى لا تتناقص تدريجياً بصورة منتظمة كما هو الحال فى الاصول طويلة الأجل الثابتة الملموسة أو المادية، و من ثم يكون من الصعب تحديد معدلات إهلاكه بالنسبة للعديد من الأصول المعنوية أو حتى طريقة إهلاكها، وذلك مثل الشهرة و حقوق الاختراع و العلامات التجارية و ما شابه. لذا لا يتم الاعتراف محاسبياً بهذا النوع من الأصول المعنوية، بينما يكتفى بالمشتراة منها فقط اعتماداً على وجود تكلفة فعلية سددت عند الشراء. حتى النظام المحاسبى الموحد ذاته، قد أفرد حساباً بالدليل المحاسبى أطلق عليه "حساب أصول غير ملموسة"، ضمن مجموعة الاصول الأخرى، على أن يجعل مديناً بتكلفة شراء مثل هذه الأصول، و دائماً بنصيب الفترة المالية من إستهلاك هذه الأصول.



كما أن الأصول طويلة الأجل (الملموسة)، قد ميز الفكر المحاسبي بينهما و أطلق عليها تصنيفات مختلفة، من أبرزها الأصول طويلة الأجل المالية، وتلك غير المالية، والتي يحتفظ بها لأغراض الاستثمار أو لأغراض المتاجرة والبيع. ولعل هذا ما إنعكس على تعدد المعايير المحاسبية التي ناقشت "محاسبة القيمة العادلة"، فنجد هناك المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) لقياس الأصول و الإلتزامات المالية التي لها أسواق نشطة، و المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) للأصول و الإلتزامات المالية-بحسب فئاتها- وهي: أدوات مالية ممتقناة، وأدوات مالية بغرض المتاجرة، وأصول مالية متاحة للبيع، و القروض و المديونيات، وأخيراً الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق. ثم المعيار المحاسبي الدولي رقم (41) لتقييم الأصول الحيوية (الزراعية و الحيوانية). (مصطفى، 2012)

ونفس الحال عند صدور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، فقد عجزت عن صياغة معياراً واحداً يصلح لقياس كافة الأصول طويلة الأجل عند القياس بالقيمة العادلة. بل حدد المعيار رقم (13) منها ثلاثة مستويات للقياس، الأول منها للأدوات المالية ممثلة في أسهم و سندات، والثاني للأصول و الإلتزامات في ظل السوق غير النشط، و الثالث يتعلق بالمدخلات غير الملحوظة للأصل أو الإلتزام. (على، 2014).

المحور الثاني: محاولات تطوير القياس المحاسبي للأصول :

واجه المحاسبون ومن خلفهم المراجعون إنتقادات عديدة، عند قاييس الأصول طويلة الأجل (بمختلف أنواعها) بالتكلفة التاريخية. حيث أنها لا تصلح لأن تكون أساساً مناسباً للقياس المحاسبي، لكونها لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات، هذا بالإضافة للآتي: (Krumwide, 2008)

- أن إستخدام التكلفة التاريخية يؤدي إلى تشوية نتائج القياس المحاسبي بسبب تجاهل التغير في قيمة وحدة القياس المحاسبي، مما يترتب عليه مشاكل كإتخاذ قرارات خاطئة سواء من قبل الإدارة أو الأطراف الأخرى المستخدمة لها .
- أن قراء القوائم المالية يفضلون إظهار بنود الأصول المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعدادها.
- رغبة المستثمرين والمقرضون أو مانحو الإئتمان، في وضع أهمية أكبر على الملائمة أكثر من الموضوعية، من أجل إتخاذ قرارات رشيدة، وهذا مالن يوفرة القياس المحاسبي بالتكلفة التاريخية.

- يحتاج أصحاب المصالح من القوائم المالية أن تعبر عن ما يساير الوقت الحالى، أى أن القياس يكون ملائماً لحالة القوة الشرائية لوحدة النقد، وخاصة غذا تعلق الأمر بالأدوات المالية بوجه عام، أو أسعار الأسهم والسندات بوجه خاص.
- يسعى المتسفيدون من القوائم المالية أن يكون القياس المحاسبى للأصول، مرتبطاً بمفهوم الدخل الشامل الذى يعتبر أحد المقاييس الجديدة للدخل، وفقاً للأطر المفاهيمية للمحاسبة حتى آخر تعديل لها عام 2018م. والذى يعطى فائدة أكثر لمستخدمى القوائم المالية خاصة فى الأسواق المالية.
- إن القياس المحاسبى بالتكلفة التاريخية يجعل عملية التحليل المالى للقوائم المالية يظله ظل كثيف من الشك، وذلك لإعطاء نسب لا تبين الواقع الفعلى لأداء المنظمة.
- يعتبر قياس الأصول طويلة الاجل بمبدأ التكلفة التاريخية غير ملائم لمطلب تحسين درجة شفافية المعلومات المالية وغير المالية مقارنة بمبدأ القياس بالتكلفة الجارية أو الاستبدالية مثلاً.
- يساعد استخدام مبدأ القياس بالتكلفة التاريخية على تكوين ما يعرف بالاحتياطات السرية عند تقييم البنود، فضلاً عن تعظيم سياسة الحيطة و الحذر، الأمر الذى يجعل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية غير معبرة عن حقيقة قيمة المنظمة و مركزها المالى.
- تمثل مشكلة كبيرة الحجم بالنسبة للأسواق المالية، خاصة فى ظل الاقصاديات التى تعانى من ارتفاع مستمر فى معدلات التضخم.

وبناء على ما سبق، حاولت كثير من الدراسات خلال النصف الأخير من القرن الماضى، تقديم البدائل لتعديل مبدأ التكلفة التاريخية للقياس، سواء من خلال الاعتماد على الأرقام القياسية للأسعار العامة-وخاصة فى حالة وجود اقتصاد متضخم بدرجة عالية أو التغير فى القوة الشرائية لوحدة النقد صعوداً وهبوطاً ويشكل حاد- أو الإيعتماد على التكلفة الاستبدالية لقيمة الأصل وقت إعداد القوائم المالية. وذلك كمرحلة أولى للتطوير، وهو ما تحاول الباحثة إلقاء الضوء عليه فيما يلى:

أن استخدام مبدأ التكلفة التاريخية عند قياس الأصول طويلة الاجل، قد يجد قبولاً كبيراً بين كتاب الفكر المحاسبى و توصيات التنظيمات المهنية الكبرى المتخصصة فى دول العالم. ربما لكونه الأوقع و الاكثر موضوعية، ويستطيع المراجع من بعد المحاسب الإطمئنان من القيمة نظراً لوجود مستندات تؤيد تلك القيمة، وهو الأمر الذى يجد إستحسان من مستخدمى القوائم المالية للمنظمات. ولذا كان بمثابة المحور الذى دارت حوله كل التطويرات، وأمكن معالجة ذلك من



وجهة نظر مؤيدى التطوير أن التقدير بالتكلفة الاستبدالية للأصول طويلة الأجل، يمكن أن يبتعد عن التقدير الشخصى وذلك باستخدام أحد الأسلوبين التاليين وصولاً إلى التكلفة الإستبدالية: (نبيل، 2007)

الأول-إتخاذ نسبة مئوية موحدة للزيادة فى القيمة الاستبدالية للأصول طويلة الأجل عن القيمة التاريخية لها، وهو أمر يمكن رياضياً فى ظل تقنيات الحاسب الألكترونى، وتطبيق هذه النسبة على الأصول التى يصعب الوصول إلى قيمتها الاستبدالية.

الثانى-يمكن إتخاذ الأرقام القياسية أساساً لتقدير نسبة الزيادة فى المستوى العام للأسعار من وقت لآخر، وفقاً لنوع النشاط ونوعية الأصول، وهى التى يقوم باعدادها اتحاد الصناعات النوعية، أو الغرف التجارية، أو الجهاز المركزى للتعبئة و الاحصاء أو ما شابه.

ومن ناحية أخرى بالنسبة لصعوبة التعديل المتكرر لقيم الأصول طويلة الأجل فى الدفاتر وفقاً للتكلفة الاستبدالية، وبناء على تغير القوة الشرائية لوحدة النقد، فإنه يمكن إستخدام سجلات تفصيلية وافية للأصول طويلة الأجل، مع توحيد سنة الأساس للأصول المشتراه قبل هذه السنة و إفتراض أنها تم شرائها فى سنة الأساس و بنفس مستوى أسعار هذه السنة.

وقد واجه هذا الرأى كثيراً من الاعتراضات، من زاوية أن تحديد نسبة مئوية للزيادة فى القيمة الإستبدالية للأصول طويلة الأجل، أمر غير متوقع إلى حد بعيد، ولا يستند على أية أسس علمية و عملية، حتى يقوم عليه قياس قدر كبير من الأصول طويلة الاجل فى منظمات الأعمال وخاصة الانتاجية منها أو الإستخراجية التى تتضمن جانباً ليس بالقليل من رأس المال بالمنظمة. أما عن الأرقام القياسية فليس من السهل الحصول عليها فى كل فترة مالية، لأن الجهات التى تعدها تأخذ كثير من الوقت و الجهد، كما يمكن أت تتدخل فى إعدادها بعض العوامل السياسية أو الخارجية خاصة فى الدول النامية، مما يصعب معه تقدير قيمة الأصول طويلة الأجل أولاً بأول. فضلاً عن بعدها عن الموضوعية وإنحيازها نحو التقدير الشخصى بالرغم من كل شئ. كما أن عملية توحيد سنة الأساس أمر يثير الشك فى أرقام القوائم المالية إلى حد كبير، لأنه ربما السنة التى تتخذ أساساً لذلك تكون الأسعار مغالى فيها لسبب أو لآخر أو العكس.

هذا وتقوم فلسفة التكلفة التاريخية للأصول طويلة الاجل، على أنها تمثل القيمة الفعلية التي تم شراء الأصل بها، وفقاً لفواتير الشراء مضافاً لها أية إضافات أو تركيبات تمت لهذا الأصل وفقاً لتكلفتها الفعلية أيضاً. بينما نجد أن كتاب الفكر المحاسبى قد تباينوا فى تفسيرهم للفلسفة التي تقوم عليها التكلفة الاستبدالية للأصول. ففريق منهما يرجع فلسفة هذا الأساس للقيمة الحالية أو الجارية للأصل طويل الأجل فى تاريخ التقويم، وهذا يعنى أنه لا بد من الحصول على تكلفة إحلال أصل محل الأصل موضوع التقييم، وتنطبق عليه كافة مواصفاته وكذلك النوع والماركة فى التاريخ الذى حدد للتقويم. أى أن البحث عن القيمة الإستبدالية الحالية للأصل طويل الأجل، يجب أن تتم فى نهاية كل فترة مالية لأغراض إعداد القوائم المالية الختامية.

ولكن السؤال الذى وجهه المعارضين - فى ذلك الوقت - هل عن التطبيق العملى من السهل إيجاد نفس الأصل وبذات المواصفات والحالة من استخدامه؟. وإذا كان ذلك ممكناً فمن الذى سيحدد قيمته، هل المشتري أم البائع أم السعر التفاوضى؟ وعادة السعر فى مثل هذه الحالات لا يتحدد إلا بالشراء الفعلى، وهو الأمر غير المعقول بطبيعة الحال. ولذا كيف سيتم الجزم بأن السعر المعروف هو القيمة الإستبدالية الحقيقية، الأمر الذى يجعل هذا الفكر مجرد رأى نظرى لا يصلح للتطبيق العملى فى نهاية كل سنة مالية. (نبيل، 2007)

أما الفريق الآخر فذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث رأى أن المقصود بالتكلفة الإستبدالية تلك القيمة المتوقعة فى المستقبل للأصل طويل الأجل عند تاريخ تخريده، أى عندما يصبح غير صالح للإستخدام الاقتصادى (أى ليس ذى نفع له). وهذه الحالة تعتبر أكثر صعوبة مما تقدم، وخاصة إذا كان ذلك الأصل من الأصول طويلة الأجل ذات الأعمار الانتاجية الطويلة، وهنا فإنه يضطر المحاسب إلى اللجوء لعنصر التقدير وهو ما يرفضه المراجع الخارجى عادة.

هذا وقد عرف النظام المحاسبى الموحد القيمة الإستبدالية بأنها: "المال اللازم لشراء أصل ثابت بالأسعار الجارية ليحل محل الأصل الذى تم أهلاكه فى نهاية عمرة الانتاجى".

أما الفريق الآخر فذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث رأى أن المقصود بتكلفة الإستبدالية تلك القيمة المتوقعة فى المستقبل للأصل طويل الأجل عند تاريخ تخريده، أى عندما يصبح غير صالح للإستخدام الاقتصادى (أى ليس ذى نفع له). وهذه الحالة تعتبر أكثر صعوبة مما تقدم، وخاصة إذا كان ذلك الأصل من الأصول طويلة الأجل ذات الأعمار الانتاجية الطويلة، وهنا فإنه يضطر المحاسب إلى اللجوء لعنصر التقدير وهو ما يرفضه المراجع الخارجى عادة. ولا يفهم من ذلك القصد أنه ينتظر إلى نهاية عمرة الانتاجى بل قيام المنظمة بتقدير القيمة الاستبدالية للأصل



طويل الأجل في نهاية كل فترة مالية. وذلك وفقاً لما جاء بإيضاحات الجهاز المركزي للحسابات في هذا الشأن. ومعنى ذلك أنه يميل النظام المحاسبي الموحد للتفسير الأول من التفسيرين السابق عرضهما.

وقد كان لهذه الآراء إنعكاس آخر، وذلك على بند الإهلاك المحسوب لكل أصل من الأصول طويلة الأجل. حيث يترتب على حساب قسط الإهلاك للأصول طويلة الأجل وفقاً لأساس التكلفة التاريخية، الذي يتأسس على ثلاثة عناصر – من وجهة النظر المحاسبية التقليدية – هي: (نبيل، 2007)

- تكلفة الأصل التاريخية .
- القيمة التخريدية للأصل الثابت، عندما لا يصبح صالح للاستخدام الاقتصادي.
- العمر الإنتاجي للأصل مقدراً على أساس الفترة المتوقع استعمال الأصل فيها في العمليات الإنتاجية للمنشأة.

و يترتب على ذلك أن حساب مقدار الإهلاك على أساس التكلفة التاريخية للأصول الثابتة نتائج معينة، تنبع أساساً من النظرة المحاسبية إلى القيمة كنظرة تاريخية أو فعلية تفترض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، و هذا سينعكس بدوره على نتيجة النشاط و على المركز المالي للشركة، إذ أن انخفاض عبء الإهلاك التاريخي في فترات ارتفاع الأسعار أي فترات هبوط القوة الشرائية لوحدة النقد عن نفس العبء المحسوب على أساس الأسعار الحالية للأصول الثابتة، و هذا سوف يؤدي إلى إهدار مبدأ قياس الربح المحاسبي عن طريق المقابلة السليمة بين الإيرادات و النفقات حيث أن الإيرادات الناتجة تقاس على أساس الأسعار الجارية أي على أساس القوة الشرائية لوحدة النقد خلال هذه الفترة في حين أن قسط الإهلاك يحسب على أساس التكلفة التاريخية للأصل الثابت أي على أساس القوة الشرائية لوحدة النقد في تاريخ شرائها.

و هكذا يكون المحاسب استخدم معيارين مختلفين أحدهما لقياس الإيرادات والآخر لقياس تكلفة الإيرادات مما يترتب عليه عدم صحة نتيجة القياس أي عدم صحة رقم الربح أو الخسارة التي تظهره القوائم المالية، فالربح في هذه الحالة يكون متضخم بمقدار الفرق بين عبء الإهلاك المحسوب على أساس القيمة الحالية للأصول طويلة الأجل (التكلفة الاستبدالية) و الإهلاك المحسوب على أساس القيمة التاريخية (التكلفة الفعلية) والعكس صحيح في حالة تحقيق خسائر، إذ أن رقم الخسارة يكون أقل عما يجب أن يكون عليه بمقدار نفس الفرق المشار له سابقاً.

و يترتب على الزيادة الوهمية في قيمة الربح المحاسبي المحقق خلال الفترة المالية نتائج عالية الخطورة في القوائم المالية من أهمها :

١- أن القوائم المالية تظهر رقم للربح لا يعبر عن حقيقة نتيجة نشاط المنظمة و بالتالى لا يعبر عن حقيقة أداء الأجهزة الإدارية و التنفيذية لها.
٢- يترتب على ذلك زيادة العبء الضريبي للمنظمة، نتيجة إظهار أرباح أكبر من اللازم و تزيد عن الحقيقة .

٣- تآكل رأس المال نتيجة زيادة الجزء الموزع من الأرباح و الناتج عن أرباح وهمية ليست صحيحة، و يترتب على ذلك الإضرار بالمركز المالى للمنظمة، وعدم المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال من ناحية أخرى. .

و بناء على ما تقدم يرى كثير من كتاب الفكر المحاسبي انه لابد من حساب اهلاك الاصول الثابتة على اساس التكلفة الاستبدالية، نظراً للمشاكل الجسيمة التي يكون لها تأثيراً كبيراً على منظمة الأعمال فى حالة حساب الإهلاك على أساس التكلفة التاريخية. و على الرغم من اقتناع كثير من كتاب الفكر المحاسبي بصحة حساب الإهلاك على اساس التكلفة الاستبدالية للأصول طويلة الأجل لمنطقية الواضحة، إلا أنه عند التطبيق العملى يكاد يجمعو على ضرورة حسابه على أساس التكلفة التاريخية للأسباب التالية:

١- صعوبة إيجاد أساس سليم لتقدير القيم الاستبدالية للأصول طويلة الأجل: حيث أن القيمة الاستبدالية تقوم على التقدير الشخصى، فى حين أن الأساس التاريخى القائم على التكلفة الفعلية يقوم على أساس فعلى يمكن أن يعتمد عليه المحاسب و من بعده المراجع لوجود مستندات تؤيد تلك القيم.

٢- يؤدى حساب الإهلاك على أساس التكلفة الاستبدالية إلى تقويم الأصول طويلة الأجل كل فترة مالية على الأقل نتيجة للتغير المستمر فى القوة الشرائية لوحدته النقد فى حين أن تعديل القيم بشكل متكرر يترتب عليه أضراراً بالغة كالتالى:

- زيادة الشك فى القوائم المالية و عدم الثقة فى المعلومات الواردة بها نتيجة الإعتماد على التقدير الشخصى .
- يكون من الصعب إجراء المقارنات بين أرقام الفترات المالية المختلفة نتيجة لعدم وجود أساس ثابت للتقييم .



• فتح باب التلاعب في تقدير التكلفة و بالتالي التلاعب في نتيجة النشاط من قبل الإدارة مما يصعب عمل المراجع و يخلخل الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية .

ومن هنا ظهرت مؤخراً بعض المحاولات للتوفيق بين الأساسين، وذلك عند قياس الأصل طويل الأجل من ناحية، وحساب الاهلاك الدورى من ناحية أخرى، وذلك عن طريق الرأيين التاليين: (Deb,R,2019)

الأول..رأى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة المحافظة على التكلفة التاريخية للأصول طويلة الأجل، وإثباتها فى الدفاتر دون تعديل حتى فى حالة ارتفاع الأسعار (أى هبوط القوة الشرائية لوحدة النقد)، ثم حساب قسط الاهلاك على أساس التكلفة الإستبدالية للأصول. أى أنه رأى يتأرجح بين التكلفة التاريخية و التكلفة الإستبدالية دون مراعاة للضوابط المحاسبية و ما يترتب عليها من نتائج.

الثانى..ذهب أصحاب هذا الرأى -وهو الأقرب إلى المنطق- إلى أنه يتم تقدير القيم الاستبدالية للأصول طويلة الأجل سنوياً أو على فترات محدودة بحسب الأحوال، وذلك فى حالة وجود اتجاه تصاعدى ملموس وثابت فى مستوى الأسعار لهذه الأصول أو بوجه عام. ثم إظهار الأصول فى قائمة المركز المالى بالتكلفة التاريخية مع عمل خانة إضافية تظهر التكلفة الاستبدالية للأصل. وفى هذه الحالة يحسب الاهلاك مرتين، أحدهما على أساس التكلفة التاريخية و يطلق عليه(الاهلاك العادى)، و الثانية على أساس التكلفة الاستبدالية و الفرق بين الاثنين يطلق عليه (الاهلاك الإضافى).

وبطبيعة الحال يواجه هذا لارأى بعض الصعاب خاصة عند إقفال حساب مخصص الاهلاك الاضافى، والذى لا بد من إقفاله فى أحد حسابات الاحتياطي. وهو الأمر الذى يرفضه الفكر المحاسبى لكونه يعمل على زيادة الاحتياطيات بمبالغ صورية، لكون هناك فارق كبير بين المخصص و الاحتياطي، خاصة أن مخصص الاهلاك لا يتم تجنب مبالغ نقدية فى مقابله كما يتصور بعض الاقتصاديين.

وباء على ذلك حسم الأمر المعيار المحاسبى المصرى رقم(10) الصادر عام 1997م، حين صرح بأنه يتم قياس الأصول طويلة الأجل على أساس التكلفة الفعلية، والتي تتمثل فى سعر الشراء شاملاً رسوم الاستيراد و ضرائب الشراء غير المستردة و أى تكلفة مباشرة أخرى تستلزمها عملية تجهيز الأصل إلى الحالة التى يتم تشغيلها بها فى الغرض الذى أقتنى من أجله، ويخصم أى خصم تجارى أو تخفيض فى القيمة للوصول إلى سعر الشراء. وتكون القيمة الدفترية للأصل هى تكلفة الأصل مطروحاً منها مجمع الاهلاك.(وزارة الأقتصاد،1997)

وظل الأمر هكذا حتى صدر الاطار المفاهيمى للمحاسبة عام 2018م الذى بدأ العمل به إعتباراً من عام 2020م، عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكى(FASB) و مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB)، والذى عدل مفهوم الأصول طويلة الأجل لتصبح مورداً اقتصادياً و ليس تدفقاً داخلياً للمنافع الاقتصادية، مع حذف لفظ" التدفق المتوقع" لأنه ليس من الضروري أن يكون هناك تدفق مؤكد الحدوث أو حتى محتملاً لكى تحدث المنافع الاقتصادية، فضلاً عن أن احتمالية إنخفاض المنافع الاقتصادية و التى قد تؤثر على قرارات الاعتراف و قياس الأصل.(Tomas,2018) وذلك مع التلويح بمقياس "القيمة العادية" كبديل للتكلفة التاريخية و هو ما تناقشه الباحثة فى البند التالى من هذا البحث.

المحور الثالث: الاتجاه نحو القيمة العادلة للقياس المحاسبى للأصول:

قد مر الاطار المفاهيمى للمحاسبة بعدة تطورات، فبعد ما جاء بالإصدارين عامى 1989،2010م، حيث كان القياس بالتكلفة التاريخية، التى تعنى تسجيل الأصول طويلة الاجل بالمبلغ النقدى الذى سدد فعلاً مقابل الحصول عليها، أو مبالغ الإلتزامات المتحصل عليها مقابل الدين، أو التكلفة الجارية لمبالغ الأصول المفترض دفعها، أو الإلتزام المطلوب لتسوية الدين، أو القيمة الحالية لصفى التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة و المتوقع تولدها من الأصل، أو الخارجة المتوقع سدادها للإلتزام. أصبحت فى ظل الاطار المفاهيمى المعدل عام 2018م، تقتصر على التكلفة التاريخية للأصول بعد تغييرها نتيجة الاهلاك أو إنخفاض القيمة أى الأخذ فى الإعتبار التكلفة المستنفذة. هذا بالإضافة إلى القيمة الجارية التى تتضمن مقاييس: القيمة العادلة، والتكلفة الجارية، وقيمة الوفاء بالإلتزام.(Tomas,2018)



وبناء على ذلك تضاربت بعض معايير المحاسبة الدولية و المعيار رقم (13) لل IFRS فى مناقشة مقياس القيمة العادلة، وأخذت تتوسع فى توضيح ما يحيط بمقياس القيمة العادلة بصورة غير محددة، وذلك من خلال التعرض لأساليب تقييم القيمة العادلة، ومستوياتها و آثارها المتوقعة. وهو ما تحاول الباحثة هنا مناقشتها وصولاً لرأى قاطع فى هذا الأسلوب للقياس.

(أ) بالنسبة لمفهوم القيمة العادلة:

يلاحظ أنه بالنسبة لمفهوم القيمة العادلة فقد إختلفت عليه كافة التنظيمات المهنية التى تعرضت له، حيث نجد على سبيل المثال:

- عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بأنها "السعر الذى يتم إستلامه من بيع أصل أو دفعة لتحويل إلتزام فى صفقات منتظمة بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس".
 - عرفها مجلس معايير التقييم الدولية (IVSC) بأنها "السعر المتوقع لتحويل أصل أو إلتزام بين أطراف راغبة و مطلقة، والذى يعكس توجهات هذه الأطراف.
 - كما أشار المجلس الإستشارى لمعايير المحاسبة الفيدرالى (FASAB) إلى القيمة العادلة بأنها "القيمة السوقية العادلة أو القيمة المحددة من خلال صفقة عادلة بين بائعين و مشتريين على دراية كاملة بموضوع الصفقة و لفتلرة من الزمن.
 - كما عرفتھا جمعية المقيمين الأوروبية (TEGOVA) بأنها "السعر المستلم من بيع أصل أو مدفوع لتحويل إلتزام فى صفقة منتظمة بين مشاركى السوق لديهم رغبة فى إتمام الصفقة، وعلى دراية كاملة بكل الحقلق و بما يتفق و أهداف كا منهما.
 - كما عرفها مجلس المعايير الدولى للمحاسبة فى القطاع العام (IPSASB) بأنها "المبلغ الذى يمكن به تبادل أصل أو تسوية إلتزام بين أطراف راغبة و مطلعة فى إطار معاملة متساوية بينهم.
 - كما عرفتھا وزارة الاستثمار و التعاون الدولى المصرية عام 2019م، بأنها السعر الذى سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذى سيتم دفعه لنقل إلتزام فى معاملة منتظمة بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس. وذلك على ضوء ما جاء بمعيار المحاسبة المصرى رقم (45).
- وهكذا تجد الباحثة أنه ليس هناك إتفاقاً محدداً فى مفهوم القيمة العادلة، حتى تأخذ به منظمات الأعمال من ناحية، وعدم واقعيته فى سهولة التطبيق من ناحية أخرى. حيث خلط بعضها بين الأصول و الإلتزامات، و إرتكز بعضها على قياس آليات السوق و ليس المنظمة، وبالتالي يتم تحديدها على الافتراضات التى يستخدمها المشاركون فى السوق فى تسعير الأصل. كما ركز

بعضها على سعر الخروج و هو السعر المستلم من بيع أصل أو المدفوع لنقل إلتزام بغض النظر عما إذا كان سعراً ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر.

(ب) بالنسبة لأركان القيمة العادلة:

بعد عرض أبرز المفاهيم التي قدمت "للقيمة العادلة" لكبرى التنظيمات المهنية، يمكن الوقوف على أركان هذا المقياس، والتي تتمثل في أربعة أركان، وهي: (Smndgren,2013)

- الأصل أو الإلتزام.. حيث يجب على المنظمة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ في الاعتبار خصائص الأصل أو الإلتزام، والتي تتمثل كما حددتها وزارة الاستثمار و التعاون الدولي في مصر عام 2019م، في حالة: حالة الأصل و موقعة، والقيود المفروضة على بيع الأصل أو إستخدامه (إن وجدت)، و بالنسبة للأصول غير المالية يجب الأخذ في الإعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد المنافع الإقتصادية من خلال إستخدام الأصل بأفضل و أحسن إستخدام له أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الأصل في أفضل و أحسن إستخدام. و عندما لا يتوافر سعر معن لعملية نقل الإلتزام المطابق أو المماثل أو أداة حقوق ملكية مماثلة و مطابقة، فيتم قياس القيمة العادلة من وجهة نظر المشارك في السوق في تاريخ القياس.

- المعاملة المنظمة.. حيث يفترض قياس القيمة العادلة في حالة مبادلة الأصل أو تحويل الإلتزام في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق المالية، بالاضافة إلى أن عملية بيع الأصل أو تحويل الإلتزام تتم في السوق الأساسى للأصل أو الإلتزام، وفي حالة غياب هذا السوق يكون بديلة السوق الأكثر نفعاً أو فائدة للأصل أو الإلتزام. ويقصد بالسوق الأساسى ذلك السوق الاكبر حجماً وذا مستوى نشاط أعلى، بينما يقصد بالسوق الاكثر نفعاً ذلك السوق الذى يعظم القيمة التى سيتم الحصول عليها من بيع الأصل أو يقلل من القيمة التى سيتم دفعها لنقل الإلتزام بعد الأخذ في الاعتبار تكاليف البيع و النقل.(مصطفى،20)

- المشاركون في السوق.. حيث اشار معيار المحاسبة المصرى رقم(45)-الصادر عن وزارة الاستثمار و التعاون الدولي عام 2019م -أن المنظمة لا تحتاج إلى تحديد مشاركين محددین في السوق عند وضع الافتراضات المستخدمة في السوق عند تسعير الأصل أو الإلتزام، وإنما يجب عليها تحديد الصفات التى تميز المشاركين في السوق بصفة عامة مع الأخذ في الإعتبار العوامل المحددة التالية: الأصل أو الإلتزام، ونوعية السوق، والمشاركين في السوق.



هذا ويقصد بالمشاركين فى السوق، المشترون و البائعون فى السوق الأساسى أو السوق الأكثر نفعاً والذين تتوافر فيهم الخصائص التالية: (Ernst,2012) أن يكونوا مستقلين عن بعضهم البعض، وألا يكونوا من الأطراف ذوى العلاقة، وأن يكون لديهم المعرفة و الفهم بالأصل أو الالتزام، وأن يكونوا قادرين على الدخول فى معاملة الأصل أو الإلتزام، أو حتى لديهم الرغبة فى الدخول فى معاملة الأصل أو الإلتزام. وفى كل الأحوال يلاحظ أن قياس القيمة العادلة للأصل أو الإلتزام يعتمد على الافتراضات التوسيعية المستخدمها المشاركون عند تسعير الأصل أو الإلتزام، وذلك على أساس أن المشاركين سيتصرفون بما يحقق مصلحتهم الاقتصادية.

– السعر..حيث تتمثل القيمة العادلة للسعر بذلك الذى سيتم إستلامه نتيجة بيع الأصل، أو الذى سيتم دفعه لنقل أو تحويل إلتزام فى معاملة منظمة فى السوق الاساسى، أو السوق الأكثر نفعاً، فى تاريخ القياس و وفقاً لظروف السوق الحالية (أى سعر الخروج) بغض النظر عما إذا كان السعر ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر.

هذا و ترى بعض الدراسات البحثية فى ذلك المجال أن الإدارة فى منظمات الأعمال تفضل أن تفصح عن أسعار الخروج أو البيع بدلاً من الإفصاح عن أسعار الدخول أو الشراء التى يتم دفعها للإستحواذ أو الحصول على الأصل، أو يتم تسلمها مقابل نشأة أو التعهد بالإلتزام. وذلك نظراً لأن أسعار الخروج قابلة للملاحظة بالنسبة للعديد من المنتجات و الخدمات و الأصول، بينما أسعار الدخول لا تكون قابلة للملاحظة و تعكس كفاءة الإدارة فى بعض الحالات، و بالتالى لا تفضل الإدارة الإفصاح عنها. (رضا،2017)

و على ضوء ما تقدم يمكن القول بأن القيمة العادلة هى القيمة التى يتم إستلامها من بيع أصل أو دفعها لتحويل إلتزام من خلال معاملة منظمة بين الأطراف المشاركة فى السوق الأساسى أو الأكثر نفعاً، فى تاريخ القياس سواء كان السعر ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر وفقاً لإفتراضات المشاركين فى السوق. وعلى ذلك ترى الباحثة أن بالرغم من كثرة الدراسات التى قدمت تأيد فلسفة قياس الأصول طويلة الأجل وفقاً للقيمة العادلة، إلا أن الامر يصعب عملياً و خاصة عند تقويم الأصول طويلة الأجل المستمرة فى الانتاج لأغراض القوائم المالية، ولنفس السبب الذى يثار عند إستخدام أساس التكلفة الاستبدالية. وتضيف الباحثة هنا المشاكل التى تقابل المحاسب عند حساب قسط الاهلاك للأصول طويلة الأجل، والتى يكاد أنه لم يتعرض لها أحد. وهى تشبه هنا حالة إعادة التقدير للأصول سنوياً، والتى تفتقد للموضوعية و الموثوقية بطبيعة الحال.

(ج) بالنسبة لمنهج و اساليب قياس القيمة العادلة:

يرتكز المنهج الأساسى لأسلوب التقييم باستخدام القيمة العادلة، على تقدير السعر الذى ستم به العملية المنظمة لبيع الأصل أو نقل الإلتزام بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية، ولذا يشير معيار التقرير المالى الدولى رقم(13) إلى أن هناك ثلاثة أساليب يمكن إستخدامها فى هذا الشأن، تتمثل فيما يلى: (Palea,2012)

١ - مدخل السوق.. حيث يستخدم هذا المدخل الأسعار و المعلومات الأخرى الملائمة و الناتجة عن عمليات السوق للأصول أو الإلتزامات، المطابقة أو المماثلة. ويساعد هذا المدخل على إستخدام مصفوفة التسعير، والتي تعتبر أساساً لتقييم بعض أنواع الأدوات المالية، مثل الاستثمارات المالية فى السندات وذلك دون الإعتماد فقط على الأسعار الرسمية للأوراق المالية المحددة، ولكن عن طريق علاقة هذه الإستثمارات بأسعار مثلتها القياسية فى السوق.

٢ - مدخل التكلفة.. حيث يستخدم هذا المدخل تكلفة الاحلال الحالية، والتي تمثل المبلغ الذى يكون مطلوباً حالياً لإحلال القدرة الخدمية للأصل.

٣ - مدخل الدخل.. حيث يستخدم هذا المدخل أساليب التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية) التدفقات النقدية أو الدخل او النفقات) إلى قيمة حالية واحدة مخصومة، و عند إستخدام هذا المدخل، فإن قياس القيمة العادلة يعكس توقعات السوق الحالية عن هذه القيم المستقبلية. و تتضمن أساليب تقييم الدخل -على سبيل المثال- أساليب القيمة الحالية، ونماذج تسعير الخيارات، وطريقة الأرباح الفائضة متعددة الفترات -والتي تستخدم لقياس القيمة العادلة للأصول غير الملموسة.

و تتفق الباحثة مع الآراء التى ترى أنه بالرغم من تعدد المعايير المحاسبية التى صدرت فى الفترة الأخيرة، بشأن القياس بالقيمة العادلة -والتي من أبرزها ما أصدرته لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASB) كالمعايير أرقام(16،40،41). أو ما جاء ضمن المعايير الدولية للتقارير المالية(IFRS) و أبرزها المعيار رقم(13). أو معيار المحاسبة المصرى رقم (45)، عن قياس القيمة العادلة- إلا أنها جميعاً عجزت عن تقديم أسلوباً محدداً للتقييم يلزم كافة المنظمات بتطبيقه، و إنما تركت باباً مفتوحاً لخيارات منظمات الأعمال، ولكن بشرط أن يكون هذا الخيار ملائماً للظروف، ويتوافر له المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة.(أميره،2019)



وهذا من شأنه-بطبيعة الحال- أن يفتح باب التلاعب على مصرعيه أمام إدارات المنظمات فى قياسات القيمة العادلة عند تقويم الأصول طويلة الأجل و خاصة غير المالية منها أو تلك غير الملموسة، عند إعداد القوائم المالية كل عام. حيث أن المظهر العام للقياس بالقيمة العادلة مقبولاً، ولكن للأسف المضمون يقوم ويتأسس على التقدير الشخصى، الذى يرفضه غالبية المحاسبون ومن خلفهم القائمون بأعمال المراجعة لعدم الموضوعية أو الموثوقية.

(4) النتائج والتوصيات

نتائج البحث:

- ١- أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يتطلب الأهتمام بتطوير أداء العاملين مهنيًا، عن طريق الأهتمام بالتأهيل المهنى للعاملين خاصتاً معدى التقارير المالية.
- ٢- أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة تؤدي إلى إظهار نتائج أكثر دقة و واقعية بالأضافة إلى إضفاء الثقة على التقارير المالية.
- ٣- أن استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى سلامة الإفصاح المحاسبى و جودة المعلومات المحاسبية التى تظهر فى القوائم المالية.

توصيات البحث:

فى ضوء النتائج التى توصلت إليها الدراسة تقترح الباحثة مجموعة من التوصيات، و التى من شأنها المساهمة بشكل إيجابى فى الاستفادة من مزايا محاسبة القيمة العادلة، وأهم هذه التوصيات ما يلى:

- ١- توفير الأسواق النشطة والفعالة و بالتالى ستمكن الشركات من قياس القيمة العادلة بكل دقة و كفاءة و فاعلية.
- ٢- لابد من ترسيخ مفهوم تطبيقات محاسبة القيمة العادلة لدى العاملين فى القطاعات المختلفة.
- ٣- يجب توفير الكوادر المهنية المؤهلة و التى لديها القدرة على مواكبة التحسينات و التطورات فيما يخص تطبيق المعايير واللوائح المتعلقة بالقيمة العادلة .

(5) المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية :

أميرة فتحي عبد الرسول، "تقييم محاسبة القيمة العادلة من منظور إعلامي-دراسة نظرية و تطبيقية"، رسالة ماجستير في المحاسبة(بحث غير منشور) ، كلية التجارة ، جامعة سوهاج، 2019، ص.ص:43-45.

د.رضا إبراهيم عبدالقادر، د.على مجاهد أحمد، د.إبراهيم محمد الطحان ، " غطار مقترح للحد من مشاكل و معوقات القياس و الإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة: دراسة نظرية و ميدانية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة المنصورة، المجلد 41، العدد 2، 2017م، ص.ص:169-218.

د.على محمود مصطفى، د.منى مغربي محمد ،تقييم مدى ملائمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم(13) في ضوء قواعد الحوكمة"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة و المراجعة، بكلية التجارة ،جامعة عين شمس، العدد الرابع، 2014، ص.ص:263-268 .

د.مصطفى عوادى، "المعالجة المحاسبية لاهتلاك التثبيتات حسب النظام المحاسبي المالى scf " ،مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، العدد الخامس، جامعة الوادى، 2012، ص:124 .
د. نبيل فهمي سلامة، د. جيهان أميرهم، "دراسات في المراجعة"، مكتبة دار النهضة العربية، القاهرة، 2020 / 2019م

د.نبيل فهمي سلامة، "دراسات في المراجعة المتقدمة" ، مكتبة الجلاء الحديثة ، ببورسعيد، 2007/2006 م، ص.ص:17-20.

وزارة الاقتصاد و التجارة، معايير المحاسبة المصرية، عام1997م .



ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية :

- Palea, V. And Maino , R. ,” Fair Value Measurment For Private Equities: A Plus Or A Minus for Stakeholders?” , Working Paper , Center for Applied Research in Finance , No.01/2012 , Milan , April 2012, Pp:1-20.**
- Deb,R.,”Accounting Theory Coherence Revisited” ,Managment and Labour Studies, Vol.44, No.1, 2019, Pp:36-57.**
- Ernst & Young , “IFRS 13 Fair Value Measurments , The Global Ernst & Young Organization , EYGM Limited Ex- Past Failed Firms “ , Accounting and Business Research , Vol.39 , No.2 , 2012 , Pp:119-138.**
- Tomas zewski, S.G. and Choi,Y.C.,”The Conceptual FrameWork:Past and Future” , Review of Business: Interdisciplinary Journal on Risk and Society, Vol.38, No.1, 2018, Pp:47-58.**
- Smndgren, S. ,”Is Fair Value Accounting Really Fair? , A Discussion of Props and Cons With Fair Value Measurments “, The Finnish Journal of Business Economics , Vol.62, No.3, 2013 , Pp:242-250.**